



إصلاح التعليم الديني مدخل ضروري للتجديد

وهكذا يرتكب التواؤم؛ التعليم والإعلام، جريمة الاحتقان الاجتماعي بسبب اختلاف الديانة، لأنه ظل لعدة سنوات يُراكم لظاهرة طغيان اللغة الدينية التي تسارعت معدلاتها بعد يوليو 52 خاصة بعد تحويل الأزهر من جامع إلى جامعة وإنشاء محطة إذاعية للقرآن مموله من جميع المصريين، بل إن الرئيس الراحل جمال عبدالناصر عندما أراد إعداد دراسة عن إصلاح الجهاز الإداري استدعى خيرين أمريكيين فاعدا تقريراً بعنوان "الإسلام والحكم" كتباً فيه "إن الثقافة الإسلامية من أصل الإسسس للحكم الناجح في العصر الحديث". ويتابع "ليس ذلك فقط وإنما كانت إزاء تشييد دولة دينية، حيث تمّ في نفس الوقت ترسيخ العداء للعلوم الإنسانية وعلى رأسها الفلسفة إذ يتعلم التلميذ أنه "لا يصح بيع كتب الكفر والتنجيم والفلسفة، وهو ما يرسخ في ذهن التلميذ المساواة بين الشعوذة والفلسفة، لذلك من الطبيعي أن تؤدي ظاهرة طغيان اللغة الدينية دورها فينبغ الشباب الذي تربى في هذا المناخ المعادي لأبسط أشكال إعمال العقل، مندفعاً بتصور في ذهنه أنه يدافع عن دينه".

وخلص الباحث المصري إلى أن الحل لن يكون إلا إذا امتلك المسؤولون شجاعة مراجعة الذات، هذه المراجعة تحتم عليهم البدء فوراً بالنظر إلى جيل الأطفال بدءاً من الابتدائي، بحيث يجلس التلميذ المسلم بجوار التلميذ القبطي في حصة "الأخلاق" كبديل لحصة الدين، ويتعلم التلاميذ فيها آيات من القرآن ومن الإنجيل التي تحض على حب الأسرة وقيم العطف والاحترام.

حين نبهه الموافقة الرسمية بعد انتفاضة يناير 2011، ضمن العدد الكبير من الأحزاب ذات الصبغة الدينية.

واستمر رضوان في تساؤلاته عن جذور الاحتقان الاجتماعي بسبب اختلاف الديانة في مصر؛ وقال إن إطلاقة سريعة على مناهج التعليم وبرامج الإعلام تكفي لتقديم الإجابة. ففي التعليم العام "مادة القراءة" تفرض العديد من الآيات القرآنية وعلى الطلبة المسيحيين حفظها لأداء الامتحان فيها في نهاية العام. وفي مادة "النصوص" يتم فرض العديد من القصائد التي تمجد الحجاب على التلاميذ سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين. وفي مادة الرسم "يطلب من التلاميذ (مسلمين ومسيحيين) رسم مكة والمدينة والأزهر. فما ذنب الطلبة المسيحيين في أن يفرض عليهم هذا المنهج البعيد تماماً عن الحيادية ومراعاة معتقداتهم؟

وأشار إلى أن الإعلام وخصوصاً بعد انتشار الفضائيات، يستضيف الشيوخ الذين يُكفرون المجتمع المصري ويروجون مقولة الأصوليين عن المجتمع الجاهلي، لأننا حسب رأيهم تنتسبه بالأوروبيين المسيحيين الكفرة. ويحرضون المشاهدين على عدم تحية المسيحيين وعدم تهنئتهم بأعيادهم، وأن من يفعل ذلك فهو أثم مصيره نار جهنم. وكانت المشكلة عندما سار الإعلام الحكومي الإعلام الخاص، عبر الاستعانة بشيوخ التكفير أنفسهم، بل إنه استضاف من خرجوا من السجن بعد يناير 2011 رغم اشتراك بعضهم في جرائم قتل المُختلفين مع أفكارهم سواء بالفعل أو بالقوى، محولاً بعضهم إلى أبطال رغم مواقفهم المعادية لأبسط حقوق الإنسان.



الباحث المصري في كتابه الصادر عن مؤسسة أروقة للنشر، يرى أن الدولة الجادة في تبني مشروع تجديد الخطاب الديني لا مفر لها من الأخذ بمفاهيم العصر الحديث، الذي نبذ ما كانت عليه أنظمة الحكم في العصور القديمة

التفسيرات المنغلقة تبديد لفرص التجديد الديني

طلعت رضوان: الدولة الجادة في تبني التجديد عليها الأخذ بمفاهيم العصر

المدنية، ومن هنا وُلد الفكر العقلاني وساء، وبذلك تكرست قاعدة أنه لا يجوز أن يكون للدولة "دين"، لأن الدولة -كما قال فقهاء القوانين والدساتير- شخصية اعتبارية، وليست شخصية طبيعية.

أكد رضوان على أهمية طريق الحرية والتنمية والعدالة الاجتماعية، ومعاملة أبناء الشعب على أساس وعملهم وإخلاصهم لوطنهم، وليس على أساس معتقداتهم الدينية، وأن هذا "الأمل في دستور الدولة".

ورصد الكتاب الدعوة إلى تجديد الخطاب الديني في مصر معتبراً أنها انطلقت في أواخر عهد الرئيس السادات على استحياء، ثم نشطت وبشكل مكثف في عهد مبارك، واستمرت بعد انتفاضة الشعب المصري في يناير 2011، ولم تتوقف. وقال "لعل المتابع لدعوة تجديد الخطاب الديني قد لاحظ أن من أطلقها مؤسسات الدولة الرسمية، ثم تبنتها المؤسسات الدينية: الأزهر والهيئات التابعة له ووزارة الأوقاف"، وكان من نتيجة ذلك أن عدداً كبيراً من المثقفين "من ذوي الاتجاهات اليسارية والليبرالية" تبناوا نفس الدعوة وكتبوا عنها الكثير من المقالات والدراسات. وقد ترافقت هذه الدعوة مع ظهور تيار ثقافي أطلق على نفسه "اليسار الإسلامي" أو "الإسلام التقدمي".

وانتقد رضوان بشدة جماعة الإخوان المسلمين الذين نادوا إثر ثورة يناير 2011 بأسلمة المجتمع، معتبراً أن الدعوة تنطوي على تكفير مبطن للدولة والمجتمع على السواء. حيث يقول الباحث، "إن الدعوة إلى أسلمة مصر، لم تكن من اجتهادات الإخوان المسلمين والتيار السلفي فقط، وإنما شارك في هذه الحملة بعض المحسوبين على الثقافة المصرية"، وهو ما دفع إلى انشقاق الكثيرين عن الجماعة وعن مكتب الإرشاد، وكان من بين المُنتسقين بعض الأقطاب البارزين الذين أسسوا حزب الوسط الذي ظل تحت التأسيس، إلى

شاعت دعوات ملحة لتجديد الخطاب الديني في كل من مصر وبلدان عربية أخرى، واستجاب لذلك العديد من المفكرين والباحثين المهتمين بالموضوع. نجد من بين هؤلاء الباحث المصري طلعت رضوان من خلال كتاب "تجديد الخطاب الديني بين الوهم والواقع"، والذي طرح فيه جملة من التساؤلات حول فرص تجديد الخطاب الديني في ظل انتشار دعوات ارتكاسية تطرحها تيارات دينية، مبيّناً في الوقت ذاته أهمية الأمر في ترسيخ مقاصد الإسلام السمحة وبناء المجتمع المنفتح والمتسامح.

وتضمن الكتاب تفسير عدد من الظواهر الاجتماعية مثل جذور الاحتقان الاجتماعي بسبب العقيدة الدينية، وطرح مؤلفه العديد من التساؤلات المهمة من قبيل: هل يجدي تجديد الخطاب الديني مع أفة الأحادية؟ وكيف يستقيم التجديد مع الدعوة إلى أسلمة مصر؟ وماذا عن الموقف من غير المسلمين؟ هل ينجح التجديد دون علمنة مؤسسات الدولة؟ هل ينجح مع الاحتقان الاجتماعي؟ بل هل يجدي التجديد نفعاً دون موضوعية تدريس التاريخ الإسلامي؟ وهل يتحقق التجديد دون الوعي باختلاف المصاحف؟ وهل ينجح مع العداء للتراث الشعبي؟ لم يكتب رضوان بالتساؤل، بل سعى إلى تقديم مقاربات كشفت عبرها أهم الأزمات التي عانى المسلمون منها وأخرت مسيرة تقدمهم، من تلك الأزمات: مقولة "ثوابت الأمة" التي أنتت إلى الدعوة لعودة الخلافة الإسلامية.

ويرى الباحث المصري في كتابه الصادر عن مؤسسة أروقة للنشر، أن الدولة الجادة في تبني مشروع تجديد الخطاب الديني لا مفر لها من الأخذ بمفاهيم العصر الحديث، الذي نبذ ما كانت عليه أنظمة الحكم في العصور القديمة والوسيط، مستدلاً بتجربة أوروبا التي تخلصت بفضل علمائها ومفكرها من سيطرة الكهنوت الديني الكنسي على عقول الشعب. مستعرضاً تاريخ تلك المرحلة التي كانت الكنيسة فيها "دولة داخل الدولة"، لكن بعد سيطرة العلم، ونجاح الفكر الليبرالي وانتشاره بين معظم فئات الشعوب الأوروبية، كانت الثورة الحقيقية باستنباط منظومة الدولة

محمد الحامصبي
كاتب مصري

كثير الحديث خلال هذه المرحلة حول تجديد الخطاب الديني. وتعلت أصوات كثيرة تدعو إلى وجوب القيام بمراجعة جذرية وشاملة وعميقة للطرق والأساليب والصبغ والمناهج التي تعتمد في مجال تبليغ مبادئ الإسلام وأحكامه وتوجيهاته ومقاصد شريعته إلى الناس كافة، وفي نشر رسالته السمحة التي تسعى إلى الخير للإنسانية جمعاء، على نحو يجلي الحقائق ويبهض الأباطيل ويفند الشبهات ويوضح معالم الحق للمسلمين ولكل من يرغب في اكتساب المعرفة الصحيحة على كل ما يتعلق بالإسلام.

ولئن كانت الدعوة مطلوبة لذاتها في كل وقت وحين، فإن خصوصيات المرحلة التي يعيشها المسلمون، حيث تتصاعد موجات الكراهية والتطرف والعنف والإرهاب والتكفير تحت دعوى باطلة تتخذ من الإسلام مرجعية لها، تجعل من مسألة التجديد الديني أمراً متأكداً ونظراً لحيوية المسألة فقد انخرط العديد من المفكرين من مصر وخارجها في الدعوة إلى التجديد الديني، نجد من بين هؤلاء الباحث طلعت رضوان من خلال كتابه "تجديد الخطاب الديني بين الوهم والواقع"، والذي اعتبر أن المؤلفات حول "تجديد الخطاب الديني"، تتجاهل السؤال المركزي التالي: هل نستجيب دعوة التجديد ولو بعد مائة سنة، تحت مقصلة طغيان اللغة الدينية المدعومة بالعقلية الأحادية؟

الاحتجاجات العربية تقوّض سطوة الأحزاب الطائفية والدينية

مطالب ضد التدخل الفرنسي، ورفض التدخل الإيراني في الحالتين العراقية واللبانية.

وأوضح أن الأمر الثاني، متعلق بالوعي المتقدم في إدارة الحوار والتفاوض مع المؤسسة العسكرية ذات الطموحات السياسية والرافضة لتأمين انتقال حقيقي إلى الحكم المدني.

وكان المحتجون اللبنانيون والعراقيون، من كل الفئات والأطياف والانتماءات والمناطق، قد رفعوا شعارات معادية لإيران ووكلائها في لبنان والعراق، باعتبارهم شركاء في مشروعها الطائفي التخريبي في المنطقة، الذي أنهك شعوبها وأخرهم عن خوض معركة التنمية.

وأضاف أن أفق الحركات هو الإصلاح والتغيير، وليس القلب الشامل والجذري للنظام، لذلك من الضروري إفران قيادات لهذه الحركات للتوافق مع الأحزاب كمؤسسات منظمة قائمة، خصوصاً المعارضة منها، والدخول في مفاوضات مع النظام أو على الأقل مع القوى التي تقبل الإصلاح من داخله بالشكل الذي يحدث توافقاً حول برنامج للانتقال الديمقراطي.

ورأى أن البرنامج الانتقالي لن تكون نتاجه أنية جاهزة وسريعة، لكن المهم أن يشارك الجميع في هذا المسار، وأن ينتبه إلى خطورة المرحلة الانتقالية بكل تعقيداتها من تدخل خارجي ومحاولات الإفشال من الداخل والتعثرات الاقتصادية والاجتماعية.

وختم الباحث المغربي بالتشديد على أن نجاح المرحلة الانتقالية مرتبط بنضج النخب واتفاقها على حماية مطالب الجماهير وترجمتها في قوانين وخيارات إصلاحية تتجسد في أرض الواقع.

الثانية هو وجود وعي شبابي متقد ومتجدد ومخالف للحركات الاحتجاجية الكلاسيكية.

ويعيش العالم العربي أمام حركات احتجاجية عابرة للهويات والإنتماءات والطائفيات وتتجاوز الأبعاد الأيديولوجية الضيقة، لتطرح أساساً أسئلة متعلقة بالموطنة والسيادة والحرية.

ويرفض الجيل الجديد من الشباب المنتفض المحاصصات الطائفية والإصطفافات السياسية والتواطؤات الهشة للنخب السياسية، ويحتج على وضعه اقتصادية اجتماعية تتسم بالتوزيع العادل للثروة ومعدلات نمو لا تصل إلى كل الفئات الاجتماعية.

وميز يونعمان بين بعدين في الموجة الانتقافية الثانية، "الأول هو بعد اجتماعي اقتصادي يعكس أزمة النموذج الاقتصادي التنموي في البلدان المعنية، والثاني هو بعد احتجاجي انتقافي سياسي مرتبط برفض استمرار نموذج الحكم الذي يجمع بين السلطة والثروة، ويفلق المجال العام، ويفشل في بناء تنمية شاملة وعادلة".

مشدداً على كون ما يحدث حالياً هو استمرار للموجة الأولى، قال يونعمان "هناك دائماً ذاكرة للحركات الانتقافية، واستفادة واعية وغير واعية من التجارب الثورية السابقة، خصوصاً الحالة المصرية في العلاقة مع المؤسسة العسكرية".

ورجح يونعمان أن "أزمة الثقة في المؤسسات جعلت الحركات الانتقافية الجديدة تتميز في مطالبها بامرئ لم يكونا مطروحين في الموجة الأولى، هما الاحتجاج على التدخل الخارجي، كما لوحظ بقوة في الجزائر برفع

الماضي، احتجاجات شعبية ترفع مطالب متشابهة، في مقدمتها رحيل الطبقة الحاكمة المتهمه بالفساد والافتقار للكفاءة.

ولئن كانت الخاصية المشتركة في الحالتين السودانية والجزائرية هي المطالبة بتحييد المؤسسة العسكرية عن المجال السياسي العام وميلاد سلطة مدنية، فإن المشترك الأساسي في الحالتين اللبنانية والعراقية، تمثل في "ربط الطائفية بالفساد، ورفض التقسيمات الطائفية، ونظام المحاصصة الطائفية في إدارة حكم البلاد".

ورأى أن "المشترك العام في الموجة

بوتفريقية، في الثاني من ذات الشهر، على الاستقالة من رئاسة الجزائر. واعتبر يونعمان، مؤلف كتابي "فلسفة الثورات العربية: مقاربة تفسيرية لنموذج انتقافي جديد"، و"أسئلة دولة الربيع العربي"، أنه رغم تعرض الموجة الثورية التأسيسية (الأولى) لانكاسات وخيبات، إلا أنها "أحدثت تراكمات احتجاجياً".

ودعا إلى "النظر إلى الانتفاضات الجديدة من زاوية ثنائية الاتصال والانفصال، خاصة في ظل تعقيداتها وتلقائيتها وعفويتها".

وإلى جانب السودان والجزائر، يشهد العراق ولبنان، منذ أكتوبر

لم تقتصر مطالب المحتجين في لبدان عربية مثل العراق ولبنان على تحقيق مطالب معيشية بل امتدت لتشمل إنهاء نظام المحاصصة الطائفية والإصطفافات السياسية، لتطرح أساساً أسئلة متعلقة بحقها في المواطنة والسيادة والحرية.

الاولى، رغم وجود خصائص تميز كل حالة انتقافية.

وفي الربع الأول من 2019، شهدت الجزائر والسودان احتجاجات شعبية أجبرت قيادة الجيش السوداني، في 11 أبريل الماضي، على عزل عمر حسن البشير من الرئاسة الذي استمر حكمه من 1989 إلى 2019، وأجبرت عبدالعزيز

فاس (المغرب) - يتفق المحتجون في لبنان والعراق على اختلاف الظروف وطبيعة الاحتجاجات على أن الأحزاب الطائفية والدينية في بلديهما أصبحت جزءاً من الأزمة بتلويحاتها السياسية والاقتصادية وبارتداداتها الاجتماعية، التي تتخطى فيها الدولتان منذ سنوات.

وعلى هذا الأساس تشكل وعي شعبي تجاوز للطائفية إلى إطلاق صرخات تنادي بتغييرات جوهرية تشمل رحيل النخبة السياسية ونظامها القائم على المحاصصات الطائفية والحزبية، وهو ما اعتبره مراقبون تطوراً من مجرد صراع ضد حكومات فاسدة وفاشلة إلى إصلاح هيكل لجوهر النظام السياسي.

وقال الأكاديمي المغربي، رئيس مركز معارف للدراسات والأبحاث سلمان يونعمان، إن العالم العربي يشهد موجة انتقافية ثانية تشكل "امتداداً للموجة الأولى على مستوى الأفق التحريبي والمطالب الإصلاحية"، لكن تتميز بأنها "عابرة للطائفية والإصطفافات السياسية"، وترفض التدخلات الخارجية، وتتسم بالوعي في التفاوض مع المؤسسات العسكرية.

وفي مطلع 2011، اندلعت احتجاجات شعبية في دول عربية، اصطُح على تسميتها بثورات "الربيع العربي"، وانطلقت شرارتها في تونس، ثم امتدت إلى دول أخرى، بينها مصر وليبيا واليمن، وأسقطت أنظمتها الحاكمة.

وقدر الباحث المغربي، أن الموجة الجديدة استغفدت من دروس وعبر



احتجاجات عابرة للهويات